آثار الصحابة المحذرة من الخوارج

جمعاً ودراسة

د. حمد بن إبراهيم بن محمد الدكان

معلم

ملخص البحث:

تتمثل فكرة البحث في أن فرقة الخوارج متجددة على مر الزمن, تطل بأفكارها الضالة في أوقات الفتن والأزمات, ومن هنا جاءت أهمية البحث في آثار الصحابة ﷺ حيث إنهم أفقه من عاشر الخوارج, فكلامهم نبراس في التحذير من هذه الفرقة, سيما وأن الصحابة ﷺ قد سلطوا الضوء في أقوالهم على سبب انحرافهم, وعلى صفاتهم حتى لا يغتر بهم من لا علم له, فجمعت الآثار المحذرة ودرستها دراسة حديثية تحت مظلة الضوابط والقواعد لأهل النقد, ركزت في الدراسة على سبب الإعلال أو ما يتوهم أنه سبب لذلك, وقد بلغت تسعة آثار منها المقبول وبلغ عددها ستة آثار, ومنها الضعيف وهي أثران, ومنها الباطل وهو أثر واحد, وخطورة هذا الفكر تتمثل في الصبغة الدينية التي هي لازمة لهم, مما جعل استحلال دم المسلمين صفة بارزة في منهجهم وفكرهم, مما يدعو إلى تكثيف العمل لتحييد آراءهم من خلال مراكز متخصصة للمحاورة والردود على شبههم يشرف عليها أهل الفهم والتخصص على اختلاف اتجاهاتهم العلمية.

warning the companions of the Prophet "Sahabah" from the Dissenters

Abstract:

The idea of the research is crystalized in that the Dissenters Group is renewable in all times, where it presents it misleading ideas in the times of affliction and crises. From this point, the importance of researching the trace of the Companions of the Prophet that they were the most knowledgeable of those who lived with the Dissenters. So, their speech is the lighthouse of warning from this group especially the Companions of the Prophet had shed the light in their speech on the causes of their deviation and on their characteristics so the ignorant does not get deceived by their speech. So, I gathered the warning signs and studied them in the light of Hadith under the light of the critics' controls and rules. I focused in the study on the causes of weakness or the supposed reasons behind it. I have reached nine traces, some of which are acceptable and they are six, and others are weak and they are two. And there is one void cause. The danger of this thought is represented in the religious color they always use. This has led them to using the Muslims always as a remarkable notion in their curricula and thoughts. Tis calls for intensifying the work done to void their opinions throughout specialized centers for interviewing and responding their suspicions under the supervision of the knowledgeable and specialized people of different scientific trends.

مقدمة

لم يزلِ أهل السنة من السلف والخلف يحذّرون ويكشفون ضلالات أهل البدع والأهواء, وينبهون على زيغهم وبدعتهم, وعلى رأس هؤلاء المبتدعة فرقة الخوارج, فبدعتهم "أول البدع ظهورا في الإسلام وأظهرها ذمًّا في السنَّة والآثار"(١), بل إن حبيبنا محمد بن عبد الله ﷺ كشف لنا عنهم, وأخبر بصفاتهم, وجلّاها غاية الجلاء, فـ"الأحاديث عن النبي ﷺ مستفيضة بوصفهم وذمهم ... فقد قال الإمام أحمد –رحمه الله–: "صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه"(٢), ولله الحمد والفضل, ولم يقف التحذير والذمُّ على المرفوع من أقوال المصطفى ﷺ بل شارك الصحابة ﷺ في كشف بدعة الخوارج وبيانها، وتحذير الناس والمجتمعات منها مشاركة وافرة حافلة تستضئ بكلام النبي ﷺ، وتستنير بالواقع الذي عايشه الصحابة ﷺ زمن خروجهم على علي ﷺ, وما لاقاه الصحابة ﷺ من عنتهم, وشُبههم, ومجالدتهم, ومجادلتهم, أضفى على آثار الصحابة ﷺ قوة ومتانة, فكان كلامهم وآثارهم وإجماعهم على كشف عوار الخوارج كشفاً دقيقاً محل اهتمام, وقد زادها خطراً واهتماما تجددها, وتوارثها, فيرثها خلفهم عن سلفهم, و"لا يزالون يخرجون إلى زمن الدجال"(٣), متدثرين في كل مرة بالتدين الذي يجنح إلى التطرف مما يضفي على فكرهم سمة جاذبة لضعاف العقول ممن لا يعرف حقيقتهم اغترارا بتدينهم المنحرف, والذي أصبح من نتائجه الضالة أنهم لا يقبلون حسنة إلا ممن اتقى الله مطلقا فلم يأت كبيرة(٤)؛ ومن أجل ذلك أُمن جانب الكذب منهم فأخرج لهم الأئمة في مصنفاتهم الحديثية وعلى رأسهم الشيخان إنصافا لهم؛ من هنا جاءت **أهمية الموضوع** فآثرت البحث في آثار الصحابة المحذرة من الخوارج.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ٧١).

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/ ٧٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٩٦).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٢٢)

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تكمن أهمية الموضوع في محورين رئيسين هما :

الأول: أن هذه الفرقة الغالية الضالة متجددة فلا تزال تَطل برأسها, فليس لها حدود زمانية ولا مكانية, تسقى بماء الغلو في الدين, وتنبت في أرض الفتنة, فقد انخدع بشعاراتها البعض من المسلمين, ومازالت ولن تزال في خداعها لهم.

الثاني: أن الصحابة ﷺ خبروا صفاتهم, ومنهجهم, ونجحوا في إيقاف فتنتهم, وتحجيمها, ناهيك عن فقههم العميق لواقعهم وسبر أحوالهم.

انطلاقا من هذين المحورين جاءت أهمية الموضوع.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أن الخوارج فرقة منسوبة إلى الإسلام, لهم صفاتهم وخصائصهم التي يتميزون بها عن غيرهم, ليس لهم زمان ومكان يحدهم بل هي فرقة يختلف أصحابها زمانا ومكانا ويتفقون في الأيدلوجية الفكرية إن لم يكن في تفاصيلها فأقل الأحوال في مجملها.

فما الآثار الكاشفة لخطرهم؟ وما صفاتهم وخصائصهم؟ وما وجه تحذير الصحابة ﷺ منهم؟ وكيف رسم الصحابة ﷺ بآثارهم منهجاً واضحاً جلياً في التعامل معهم.

أهداف البحث:

الهدف الرئيس هو: إبراز أهم صفات الخوارج التي لا تزال ولن تزال علامة فارقة لهم تميزهم عن غيرهم, ومعرفة سبب انحرافهم وإبرازه من خلال آثار الصحابة الكرام ﷺ فهم أفقه من عرف هذه الفرقة منذ نشأتها.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتفتيش من خلال المكتبات, ومراكز البحوث العلمية, ومحركات البحث المشهورة وقفت على بحث موسوم بـ(موقف الصحابة من الخوارج دراسة تحليلة) للباحث الدكتور / ياسر اليحيى قسم العقيدة بجامعة القصيم, مجلة العلوم الشرعية جامعة الإمام العدد ٥٢، ٢٠١٩م.

منهج البحث:

يعتمد البحث في مثل هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي, فجمعت الآثار المحذّرة من خطر الخوارج ثم درستها دراسة حديثية, ثم أتبعتها بالدراسة النظرية فقه الآثار بعلى وجه الإجمال اقتصرت فيه على كلام الأئمة العارفين.

إجراءات البحث :

سلكت في البحث ما يلي:

١- انتقيت من آثار الصحابة ﷺ أهمها؛ وذلك أن أقوالهم ﷺ يسد بعضها مكان بعض.

٢- رتبت آثار الصحابة ترتيباً منطقياً على النحو التالي : بدأت ببيان ضلالهم وإن كان ظاهرهم التدين في أربعة آثار هي طليعتها, ثم ذكرت أثرين تحكي سبب انحرافهم مع تمسكهم بتلاوة القرآن الكريم الذي لا يجاوز حناجرهم, ثم أعقبتها بعد معرفة سبب انحرافهم بأثر يبين حرص الصحابة الشديد على عدم التهاون بمخالطتهم ولو لزم الأمر الفرار منهم لكان أصلح حتى لا ينخدع من يرى تدينهم, ثم أكدت ذلك بأثر يبين بأن قتالهم أحب من قتال أهل الشرك؛ لأن شرهم أخفى وضررهم أقوى, ثم ختمت بأثر يكثر ذكره فأحببت التنبيه عليه.

٣- أبدأ في ذكر مصادر التخريج وترتيبها بتقديم الكتب الستة (البخاري, ثم مسلم, بعده أبو داود, ثم الترمذي, فالنسائي, واختمهم بابن ماجه), ثم ذكرت بعدهم مسند الإمام أحمد,

ثم موطأ مالك, ثم سنن الدارمي, وما عداهم أرتبهم بحسب الوفاة, وفي أثناء ذلك أقدم المتابعة التامة فالقاصرة.

٤- في الكتب الستة أذكر الكتاب والباب ورقم الجزء والصفحة والحديث, وما عداهم اكتفي بذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث.

٥- أذكر السند في التخريج, ولا أدرس الإسناد إذا كان الأثر صحيحاً, وإنما اكتفي بالتخريج ثم بالحكم على الأثر, وأما إذا كان فيه علة ظاهرة أم خفية بينتها, فإن كانت العلة لا يرد بمثلها الأثر بينت ذلك, وإلا ضعفته بناء على ما ظهر لي من خلال دراسة الطريق أو الطرق للأثر.

٦- جعلت دراسة الطرق والحكم على الأثر في موضع واحد بعنوان: الحكم على الأثر.

٧- لم أشترط صحة الأثر لإدخاله في مجال بحثي, وإنما ذكرت الآثار صحيحة كانت أم ضعيفة؛ حتى يستفاد من كلا الأثرين, إما بالحذر من الوصف في الأثر الصحيح, أو ترك الاستدلال بالضعيف.

حدود البحث:

من خلال ما تقدم يتبين أن البحث يقتصر على آثار الصحابة ﷺ المسنَدة من المصادر الأصيلة المحذّرة من خطر الخوارج ومنهجهم وفكرهم, وبهذا يتبين بأن الأحاديث المرفوعة أو أقوال التابعين ستكون خارج دائرة البحث.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة, ثم تمهيد, ثم مبحثين فخاتمة.

المقدمة.

التمهيد: معنى الخوارج لغة واصطلاحاً.

المبحث الأول: الدراسة التطبيقية (تخريج الأثار ودراستها).

المبحث الثالث: الدراسة النظرية (فقه الآثار).

فالخاتمة.

سائلا المولى التوفيق والسداد وأن يكون خالصا لوجهه الكريم.

تمهيد

المراد بالخوارج لغة واصطلاحاً.

الخوارج لغة: قال ابن فارس: " الخاء والراء والجيم أصلان، وقد يمكن الجمع بينهما، إلا أنا سلكنا الطريق الواضح. **فالأول: النفاذ عن الشيء**, والثاني: اختلاف لونين "[٥].

مفرده خارجة, كما قال محمد بن أبي الفتح البعلي: " أي: طائفة خارجة، ولا يجوز أن يكون واحدَه خارجا؛ لأنه ليس مما سَمع جمعه على خوارج"[٦], وقيل بأن مفرده: خارجي, و جمعه خوارج[٧].

(٥) مقاييس اللغة لابن فارس(٢/ ١٧٥).

(٦) المطلع على ألفاظ المقنع للبعلي(ص: ٤٦١), ينظر : عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني(٢٤/ ٨٤)

(٧) ينظر : العين للفراهيدي(٥/ ٧), تهذيب اللغة للأزهري (٨/ ٢٠٥), شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان اليمني (٣/ ١٧٦٠), مجمع اللغة العربية المعاصرة (١/ ٦٢٧).

و" الخروج، نقيض الدخول، خرج يخرج خروجا فهو خارج، وخروج، وخرَّاج. وقد أخرجه، وخرج به "[٨].

وقد ذكر علماء اللغة ألفاظا تدور معانيها في مضمار الأصل الأول الذي ذكره ابن فارس وهو: النفاذ من الشي, والانفصال عنه, ويجعلون معنى الخوارج مندرجاً تحت هذا الأصل ودائراً في فلكه, فقد قال الفيروزآبادي في تضامين ما يشتق من "خ ر ج": "والخَوارِج من أَهل الأَهواء: لهم مقالة على حدة، سُمُّوا به لخروجهم على الناس"[٩], وقد سبقه كل من ابن دريد في جمهرة اللغة[١٠], والجوهري في تهذيب اللغة[١١],

وابن منظور في لسان العرب[١٢], فتعليل الفيروزآبادي لسبب تسمية الخوارج بهذا الاسم هو في معنى الأصل الأول الذي ذكره ابن فارس, وهو الانفصال أو النفاذ من الشيء.

وأما الخوارج اصطلاحا:

فإن أهل العلم والمعرفة اختلفوا في تعريف مصطلح الخوارج, فأما قسم منهم فقصروا التعريف على بعض الأوصاف, والعقائد, كابن حزم في كتابه "الفصل في الملل والأهواء والنحل" بقوله : "ومن وافق الخوارج من إنكار التحكيم وتكفير أصحاب الكبائر والقول بالخروج على أئمة الجور, وأن أصحاب الكبائر مخلدون في النار, وأن الإمامة جائزة في غير

(٨) المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن المرسي (٥/ ٣).
(٩) القاموس المحيط للفيروزآبادي (ص: ١٨٦) .
(١٠) جمهرة اللغة لابن دريد (١/ ٤٤٣) .
(١١) تهذيب اللغة للجوهري (٧/ ٢٧) .
(١٢) لسان العرب لابن منظور (٢/ ٢٥١) .

قريش فهو خارجي وإن خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون خالفهم فيما ذكرنا فليس خارجيا"(١٣).

وأما القسم الآخر فقد قصروا مرادهم بهم على صفة من صفاتهم وهي الخروج على إمام المسلمين, ومن بينهم الشهرستاني حيث يقول : "كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيا، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين, أو كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمة في كل زمان "(١٤).

وعند التأمل نلحظ بأن التعريفين اللغوي والاصطلاحي قد تلاقيا في معنى واحد؛ فإذا كان خلاصة التعريف اللغوي هو: الانفصال والنفاذ من الشيء, وأن الخروج هو نقيض الدخول, فإن التعريف الاصطلاحي قد جرى مجراه, وسلك مسلكه؛ فكانت من صفاتهم البارزة الخروج على أئمة المسلمين كما قرراه في تعريفيهما ابن حزم والشهرستاني.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية (تخريج الآثار ودراستها)

١- قال علي ﷺ في تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[الكهف:١٠٤] ؟ قال: «كانت أهل حروراء منهم».

التخريج :

أخرجه يحيى بن سلام في تفسيره (١/ ٢١٠) من طريق عمار الدهني.

(١٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٢/ ٩٠).

(١٤) الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١١٤).

وعبد الرزاق في التفسير (٣/ ٢٣٤/ ٢٩٧٠) وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/ ٤٦٤/ ٧٢٦) من طريق معمر عن وهب بن عبد الله.

والطبري في التفسير (١٨/ ١٢٧) من طريق يحيى بن سعيد, وعبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل.

والشاشي في مسنده (٢/ ٩٦/ ٦٢٠), والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٠/ ٢٤١), والمخلص في المخلصيات (٢/ ٣٢٤/ ١٦٤٦), والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٨٣/ ٣٣٤٢) وقال: "هذا حديث صحيح عال» وبسام بن عبد الرحمن الصيرفي من ثقات الكوفيين ممن يجمع حديثهم ولم يخرجاه", وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٧/ ٣٣٤) خمستهم من طريق بسام الصيرفي.

أربعتهم (الدهني, ووهب, وسلمة, وبسام) عن أبي الطفيل أن ابن الكواء سأل عليا ﷺ عن قول الله جل وعز: ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[الكهف:١٠٤] ، قال: « هم أهل حروراء », واللفظ للطحاوي, والباقون بنحوه, ورواه بعضهم مطولاً.

الحكم على الأثر:

الأثر روي من أربعة طرق عن أبي الطفيل ﷺ, وهذه الطرق على النحو التالي :

فأما الطريق الأولى فرواها يحيى بن سلام في تفسيره عن المعلى بن هلال، عن عمار الدهني، عن أبي الطفيل.

وآفة هذه الطريق المعلَّى بن هلال, فقد كذّبه أئمة النقد, وهم : سفيان بن عيينة[١٥], وابن

(١٥) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص: ٤٧١).

معين[١٦], والإمام

أحمد[١٧], واتهمه ابن المبارك بالوضع[١٨], وقال البخاري: "تركوه"[١٩].

وأما الطريق الثانية فأخرجها الطبري عن محمد بن بشار، قال: ثنا يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان الثوري، عن سلمة بن كهيل عن أبي الطفيل ﷺ.

فجميع رواتها ثقات إلا أن سلمة بن كهيل لم يسمع من أبي الطفيل عامر بن واثلة ﷺ, قال ابن المديني: "لم يلق سلمة أحدا من الصحابة إلا جندبا وأبا جحيفة "[٢٠], و البخاري كأنه قصر سماعه على جندب وحسب فقال: " حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا سفيان عن سلمة بن كهيل قال: سمعت جندبا يقول: قال: النبي ﷺ, ولم أسمع أحداً يقول: قال النبي ﷺ غيره"[٢١], ونص البغوي فيما نقله عنه مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال[٢٢] أنه لم يسمع من الصحابة إلا من جندب, ثم ساق سنده بنحو ما ذكره البخاري.

وبناء عليه فالأثر فيه انقطاع, فسلمة بن كهيل لم يسمع من أبي الطفيل ﷺ.

وأما الطريق الثالثة فرواه الطحاوي عن إبراهيم بن مرزوق، قال: حدثنا عبد الله بن داود الخريبي.

والشاشي عن عيسى بن أحمد العسقلاني، عن أبي معاوية عبد الرحمن بن قيس الزعفراني.

والحاكم عن أبي جعفر محمد بن علي الشيباني، عن أحمد بن حازم الغفاري، عن أبي نعيم.

ثلاثتهم (الخريبي, وأبو معاوية, وأبو نعيم) عن بسام الصيرفي عن أبي الطفيل ﷺ.

---

(١٦) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ١٢٨).

(١٧) العلل ومعرفة الرجال, لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٥٣٦).

(١٨) التاريخ الكبير, للبخاري (٧/ ٣٩٦).

(١٩) التاريخ الكبير, للبخاري (٧/ ٣٩٦).

(٢٠) تهذيب التهذيب, ابن حجر (٤/ ١٥٧).

(٢١) التاريخ الأوسط, البخاري (١/ ٣١٢).

(٢٢) إكمال تهذيب الكمال, مغلطاي (٦/ ٢٢).

فأما طريق الطحاوي فرواته ثقات, وأما ما أخرجه الشاشي ففيه أبو معاوية عبد الرحمن بن قيس الزعفراني, قال الإمام أحمد[٢٣], والنسائي[٢٤]: "متروك الحديث", وكذّبه أبو زرعة[٢٥], وجرحه أئمة النقد جرحا يفسد حديثه فساداً لا علاج له[٢٦], فيسقط هذا الطريق ولا عبرة به.

وأما ما أخرجه الحاكم فرواته ثقات إلى بسام الصيرفي, وبسام أقل أحواله الصدق في الرواية إلا أنه يرتقي إلى مرتبة التوثيق؛ فقد وثقه ابن معين كما قال عباس الدوري[٢٧], وابن نمير[٢٨], والطبراني[٢٩], والحاكم[٣٠], وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: "يخطئ"[٣١], وقال ابن معين كما في راوية الكوسج: "صالح"[٣٢], وقال الإمام أحمد: "لا بأس به"[٣٣], وقال أبو حاتم: "لا بأس به صالح الحديث"[٣٤], ووثقه الذهبي[٣٥], وقال ابن حجر: "صدوق"[٣٦], والذي يظهر –والله أعلم– أنه : ثقة للمرجّحات التالية :

١– لتوثيق الجمهور, وقد أنزله عن مرتبة التوثيق ثلاثة: (ابن معين في راوية, والإمام أحمد,

(٢٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٣٨٤).

(٢٤) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٦٨).

(٢٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٢٧٨).

(٢٦) ينظر : تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (١٧/ ٣٦٦)

(٢٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٤٣٤).

(٢٨) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٢/ ٣٧٨).

(٢٩) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٢/ ٣٧٨).

(٣٠) سؤالات السجزي للحاكم (ص: ١٧٧).

(٣١) الثقات ابن حبان (١/١١٩)

(٣٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٤٣٤).

(٣٣) تهذيب التهذيب ابن حجر (١/ ٤٣٥).

(٣٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٤٣٤).

(٣٥) ميزان الاعتدال الذهبي (١/ ٣٠٨).

(٣٦) تقريب التهذيب ابن حجر (ص: ١٢١).

وأبو حاتم), فأما رواية الكوسج عن ابن معين ووصفه بكونه "صالح", فرواية الدوري مقدمة على رواية الكوسج؛ لأمرين :

أ- لكون الدوري بغدادي وابن معين بغدادي, وهو ملازم لابن معين وأدعى أن يسمع منه مرارا, بخلاف الكوسج مروزي نزل نيسابور.

ب- ابن عبد الهادي من منهجه أنه يعتمد الرواية الموافقة لرأي الجمهور, قال في حميد بن زياد : "وروى عن ابن معين فيه رواية أنه ضعيف ورواية التوثيق تترجح عليها لموافقتها أحمد، وأبا حاتم وغيرهما"(٣٧), وهنا رواية التوثيق موافقة لرأي الجمهور فتقدم على رواية الكوسج لما سبق.

وأما قول أبي حاتم "لا بأس به صالح الحديث", فأبو حاتم معروف بشدته في أحكامه على الرواة كما نص عليه الذهبي(٣٨), والمعلمي(٣٩).

وأما رأي الإمام أحمد على جلالته فداخل في مخالفة الجمهور فرأيهم مقدم.

٢- ولأن من بين من وثقه ابن نمير وهو كوفي, وبسام الصيرفي كوفي فهو أعرف به من غيره, بل إن ابن نمير مقدم في معرفة رجال أهل الكوفة فالإمام أحمد, وابن معين يقولان في رجال أهل الكوفة ما يقول ابن نمير فيهم(٤٠).

فتكون المرتبة الأنسب لبسام الصيرفي —والله أعلم- هي مرتبة التوثيق.

وقد نص البخاري أن بساماً سمع من أبي الطفيل ﷺ(٤١).

وبقيت الطريق الرابعة وهي من رواية عبد الرزاق عن معمر عن وهب بن عبد الله

---

(٣٧) الصارم المنكي في الرد على السبكي ابن عبد الهادي (ص: ١٨٨)

(٣٨) سير أعلام النبلاء الذهبي (٨١/١٣)

(٣٩) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل المعلمي (٢/ ٥٧٤)

(٤٠) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٣٢٠).

(٤١) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ١٤٤).

بن أبي دبي الهنائي عن أبي الطفيل, وهذا السند صحيح لا غبار عليه فكلهم ثقات.

وعليه فالأثر صحيح من طريقين.

٢- قال أبو أمامة في قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ**﴾**[الصف:٥]، قال: «هم الخَوارِج».**

التخريج :

أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (٦٤٢/٢), – ومن طريقه الخلال في السنة (١٥٧/١)–, عن الإمام أحمد.

والطبري في التفسير (٣٥٨/٢٣) عن يعقوب بن إبراهيم.

كلاهما (الإمام أحمد, ويعقوب) عن هشيم، عن العوام، عن أبي غالب، عن أبي أمامة بمثله.

الحكم على الأثر:

الأثر رجال إسناده جميعهم ثقات إلا أبا غالب فيه كلام, فقواه قوم وجرحه آخرون, وممن وثقه ابن معين في رواية الدارمي[٤٢], ووثقه الدارقطني[٤٣], وقال ابن معين في رواية الجنيد: "ليس به بأس"[٤٤], وفي رواية إسحاق بن منصور قال ابن معين : "صالح

(٤٢) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ٢٣٦).

(٤٣) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٢٦).

(٤٤) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣٠٠).

الحديث"[٤٥], وقال ابن عدي: " ولم أر في أحاديثه حديثا منكرا جدا وأرجو أنه لا بأس به"[٤٦].

وضعفه النسائي[٤٧], وقال أبو حاتم: " ليس بالقوى"[٤٨], وقال ابن حبان: " منكر الحديث على قلته لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما يوافق الثقات, وهو صاحب حديث الخوارج"[٤٩], وقال ابن سعد: "كان ضعيفا منكر

الحديث"[٥٠], وقال الدارقطني مرةً: " لا يعتبر به"[٥١].

قال الذهبي: "صالح الحديث"[٥٢], وقال في الميزان: "فيه شئ"[٥٣], وقال ابن حجر : "صدوق يخطىء"[٥٤].

والراجح في حاله –والله أعلم– أن فيه ضعفاً؛ لأن من ضعفه أكثر عدداً ممن وثقه, أو عدله, كما أنه ليس بالمنكر كما قال ابن سعد وابن حبان عنه بأنه منكر الحديث, فأما ابن سعد فقد خالفه من هو أعرف منه بعلم الرجال وأشد منه في نقدهم كأبي حاتم والنسائي ولم ينكرا حديثه, وأما ابن حبان فعلى تساهله إلا أنه يتعنت في الجرح, قال المعلمي : "ابن

---

(٤٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٣١٦).

(٤٦) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٣/ ٣٩٨).

(٤٧) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ١١٥).

(٤٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٣١٦).

(٤٩) المجروحين لابن حبان (١/ ٢٦٧).

(٥٠) الطبقات الكبرى ابن سعد (٧/ ١٧٧).

(٥١) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٢٦), ابن حجر ذكر في التهذيب بأن الدارقطني قال : "يعتبر به".

(٥٢) الكاشف الذهبي (٢/ ٤٤٩).

(٥٣) ميزان الاعتدال الذهبي (٤/ ٥٦٠).

(٥٤) تقريب التهذيب (ص: ٦٦٤).

حبان يشدّد وربما تعنّت فيمن وجد في روايته ما استنكر وإن كان الرجل معروفاً مكثرا"[٥٥], بل قال الذهبي عن شدة ابن حبان في ترجمة شرحبيل بن سعد المدني : "ومع تعنت ابن حبان فقد ذكره في الثقات"[٥٦], وقال : "وأما ابن حبان فإنه خساف قصاب"[٥٧]؛ ولذا نص ابن عدي بعد سبر أحاديثه على أنه لم ير في أحاديثه حديثا منكراً جداً.

وعليه فإن الأثر بهذا السند فيه ضعف؛ لحال أبي غالب.

وقد ورد عن سعد بن أبي وقاص أنه وصفهم بذلك, ولم يكن سياق الكلام سياق تفسير للآية كما أخرجه أبو بكر ابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ٥٦١/٣٧٩٢٦) قال حدثنا وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد قال سمعت مصعب بن سعد، قال: «سُئل أبي عن الخوارج، فقال: هم قوم زاغوا فأزاغ الله قلوبهم», والسند صحيح.

٣-عن مصعب بن سعد، قال: «سألت أبي: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾[الكهف:١٠٣], هم الحَرُورِيَّةُ؟ قَالَ: " لَا هم اليهود والنَّصارى، أَمَّا اليهود فَكَذَّبوا مُحَمَّدًا ﷺ، وأَمَّا النَّصارى فَكَفَروا بالْجَنَّة وقَالُوا: لاَ طَعام فيها ولاَ شَراب، والحَرُورِيَّةُ الذين ينْقُضونَ عَهْدَ اللَّه من بَعْدَ ميثاقه "، وكَانَ سَعْدٌ يُسَمِّيهِم الفَاسقين».

التخريج :

أخرجه البخاري في الصحيح كتاب تفسير القرآن باب **﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾[الكهف:١٠٣]** (٦/ ٤٧٢٨/٩٣), وابن أبي شيبة في المصنف (٧/

(٥٥) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي (١/ ٢٥٥).

(٥٦) تاريخ الإسلام للذهبي (٣/ ٤٣١).

(٥٧) ميزان الاعتدال للذهبي (٢/ ١٤٨).

٣٧٩٢٥/٥٦٠), والطبري في التفسير (١٦/ ٢٠٣٥١/٤٢٩) من طريق محمد بن جعفر (غندر).

والنسائي في الكبرى (١٠/ ١١٢٥١/١٦٦) من طريق يزيد بن زريع.

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٠/ ٢٤١) وابن أبي حاتم في التفسير (١/ ٢٨٧/٧١), والبزاز في حديث شعبة بن الحجاج (ص: ١٠٣) من طريق وهب بن جرير.

وأبو موسى المديني في اللطائف من دقائق المعارف (ص: ٢٤٠/١٤٢) من طريق يحيى بن أبي بكير.

أربعتهم (غندر, ويزيد, ووهب, وابن أبي بكير) عن شعبة.

والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٤٠١/٤٠٢) من طريق عمرو بن قيس الملائي.

كلاهما (شعبة, وعمرو) عن عمرو بن مرة عن مصعب بن سعد به بألفاظ متقاربة.

الحكم على الأثر :

الأثر صحيح مخرج في أصح كتب السنة صحيح البخاري.

٤- عن ابن عَبَّاسٍ , وَذُكِرَ الْخَوارِجِ عِنْدَهُ , فَقَالَ : «لَيسوا بِأَشَدَّ اجْتِهَادًا من الْيَهُود والنَّصارى وهم يضلّون».

التخريج:

أخرجه ابن وهب في كتاب المحاربة من موطّئه (ص: ١٣),-ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد (٢٣/ ٣٢٣)-, وعبد الرزاق في المصنف (١٠/ ١٨٦٦٦/١٥٣), وسعدان في جزءه (ص: ٤٨/٢١), -ومن طريقه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧/ ٢٣١٥/١٣٠٦) وأبو القاسم الحنائي في فوائده (٢/ ٢٨٦/١٣٤٥)-

وابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ٥٥٦/٣٧٩٠١) عن يحيى بن آدم.

والآجري في الشريعة (١/ ٣٤٣/٤٦) من طريق محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ.

وابن عبد البر في التمهيد (٢٣/ ٣٢٤) من طريق (أحمد بن صالح, وعبد الرحمن بن يعقوب, وسعيد بن ديسم).

ثمانيتهم (ابن وهب, وعبد الرزاق, وسعدان, ويحيى, وابن المقرئ, وابن صالح, وابن يعقوب, وابن ديسم) عن سفيان بن عيينة.

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٠/ ١٥٣/١٨٦٦٥) عن ابن جريج.

كلاهما (ابن عيينة, وابن جريج) عن عبيد الله بن أبي يزيد به بمثله إلا في آخره اختلفت ألفاظهم, فأما لفظ ابن وهب وسعدان: «**يضلون**», وأما لفظ ابن المقرئ: «**وهم على ضلالة**», ولفظ يحيى بن آدم, وعبد الرزاق في روايتيه عن ابن جريج, وعن ابن عيينة: «**يصلون**».

ولعل الأظهر رواية «**يضلون**», وأما «**يصلون**» بالصاد فربما كانت تصحيفاً للمرجحات التالة :

١- أن رواية ابن المقرئ جاءت مختلفة في الرسم فوافقت في المعنى رواية «**يضلون**» مما يؤكّد أن رواية «**يضلون**» بالضاد هي الصحيحة.

٢- أن رواية «**يضلون**» رواها الأكثر وهم ستة عن ابن عيينة بخلاف رواية «**يصلون**» فقد رواها راويان وحسب.

٣- وأما رواية «**يصلون**» فقد رواها عبد الرزاق في المصنف فساق رواية ابن جريج بلفظها, ثم ذكر عقبها مباشرة رواية ابن عيينة ثم قال: "مثله" ولم يذكرها بتمامها ولفظها, ولم أقف على مصدر مسند يرويها من طريق عبد الرزاق ألبتة, وكذلك رواية يحيى بن آدم ذكرها ابن

أبي شيبة ولم أقف على مصدر أخرجها من طريق ابن أبي شيبة عنه؛ حتى نرى مدى الاتفاق في الرواية أو الاختلاف.

وأما رواية سعدان عن ابن عيينة فقد جاءت من مصادر مختلفة كلهم يروونها بالرواية نفسها عن سعدان, وكذلك رواية ابن وهب فقد رواها من طريقه ابن عبد البر كما سبق ولم يختلف في لفظه وروايته؛ مما يؤكد صحة رواية «**يضلون**» بالضاد.

٤- أن رواية «**يضلون**» جاءت متسقة ومرتبطة في معناها بمطلع الأثر, ومفاده: أنهم على اجتهادهم في العبادة إلا انهم في ضلالة وجاء الأثر للتحذير وعدم الاغترار بتدينهم؛ لذا لما ذكر ابن عبد البر في الاستذكار (٢/ ٤٩٩) مروقهم من الدين جاء بأثر ابن وهب الذي فيه «**يضلون**» مستشهداً به على ما سبق من كلامه, بخلاف رواية «**يصلون**» فالمتأمل يرى بأن المعنى مرتبك, وغير مرتبط بمطلع الأثر.

الحكم على الأثر :

الأثر صحيح السند فرواته كلهم ثقات, وقد صرح ابن جريج بالإخبار, بل إن السلسلة: ابن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس ﷺ على شرط الشيخين.

٥- قال عمر بن الخطاب ﷺ: «أَخْوَفُ مَا أَتَخَوَّفُ عَلَى هَذه الْأُمَّة قَوْمٌ يَتَأَوَّلُونَ الْقُرْآنَ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيله».

التخريج :

اختلف في هذا الأثر عن عبد الله بن عون في الإسناد على وجهين, فتارة يرويه عن عبد الله بن سعد عن عمر بن الخطاب ﷺ وقد أخرج هذا الوجه ابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ٥٠٣/ ٣٧٥٧١).

وتارة يرويه عن ميمون أبي طلحة عن عبد الله بن سعد عن عمر بن الخطاب ﷺ وقد أخرجه أبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام وأهله (١/ ٩٨), من طريق أزهر بن سعد عن ابن عون به .

والظاهر –والله أعلم– أن ما يرويه أزهر بن سعد السمان وهو الوجه الثاني هو الوجه الراجح للقرائن التالية :

١– أن أزهر بن سعد مقدم على وكيع في روايته عن ابن عون, كما نص عليه ابن معين بقوله : " أروى الناس عن ابن عون وأعرفهم به أزهر"[٥٨], فهو مختص بابن عون, بل إن ابن عون أوصى إليه, كما نص ابن سعد[٥٩].

٢– أن أزهر بلدي ابن عون فكلاهما بصريان, بخلاف وكيع فإنه كوفي, وبلدي الرجل أعرف بصاحبه كما قال حماد بن زيد[٦٠].

٣– أن من ترجموا لميمون أبي طلحة ينصون على أنه لم يرو عنه إلا عبد الله بن عون, ثم يسوقون ذات السند ميمون أبو طلحة عن عبد الله بن سعد عن عمر روى عنه ابن عون[٦١], وبعد البحث في دواوين السنة لم أجد له رواية غير ما تقدم في الوجه الثاني عن ابن عون بالمتن نفسه وحسب, وهذه قرينة على أن ما رواه ابن عون عن ميمون وهو الوجه الثاني هو المشهور بل إنه عرف به –والله أعلم–.

الحكم على الأثر:

(٥٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣١٥)

(٥٩) الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢١٥).

(٦٠) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ١٠٦).

(٦١) ينظر : التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٣٤٠), الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٢٣٨), الثقات لابن حبان (٧/ ٤٧١).

الأثر من وجهه الراجح ضعيف لأمرين :

١- ميمون أبو طلحة مجهول, قَلَم يرو عنه سوى عبد الله بن عون, ولم يعرف ميمون إلا بروايته.

٢- لم أجد ترجمة لعبد الله بن سعد الراوي عن عمر ﷺ .

٦- عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ ذَكَر ما يلْقَى الْخَوارِج عنْدَ الْقُرْآن فَقَالَ: «يُؤْمنُونَ عنْدَ مُحْكَمه ويهْلَكُونَ عنْدَ مُتَشَابِهه»! وقرأ ابن عباس ﷺ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾[آل عمران:٧].

التخريج :

أخرجه الطبري في التفسير (٦/ ١٩٨/٦٦٢) عن يونس بن عبد الأعلى المصري.

والآجري في الشريعة (١/ ٣٤٣/٤٥), وأبو عمرو الداني في المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٣٧/٢٦) من طريق ابن المقرئ.

وإسماعيل القاضي في أحكام القرآن كما في إتحاف المهرة (٧/ ٣٠١/٧٨٥٨) عن مسدد.

ثلاثتهم (يونس, وابن المقرئ, ومسدد) عن ابن عيينة عن معمر، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس ﷺ بألفاظ متقاربة واللفظ لأبي جعفر الطبري.

الحكم على الأثر :

الأثر بهذا السند صحيح, وقد صحَّحه ابن حجر كما في فتح الباري (١٢/ ٣٠٠): "سند صحيح عن ابن عباس ﷺ".

٧- عَنِ ابْنِ طاووس , قَالَ: « لَمَّا قَدِمَت الْحَرُورِيَّةُ عَلَينَا فَرَّ أَبِي فَلَحِقَ بِمَكَّةَ , ثُمَّ لَقِيَ ابْنَ عُمَر فَقَالَ: قَدِمَت الْحَرُورِيَّةُ عَلَينَا فَفَرِقتُ مِنْهُمْ , وَلَو أَدْرَكُونِي لَقَتَلُونِي , فَقَالَ ابْن عُمَر: «أَفْلَحَتْ إِذًا وَأَنْجَحَتْ» فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيتَ إِنْ جَلَستُ وبايعتهم إِذَا خَشِيتُ عَلَيَّ الْفِتْنَةَ , فَإِنَّ الرَّجل يفْتَتَن فِيمَا هُو أَيسر مِنْ هَذَا».

التخريج :

أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٠/ ١١٩/١٨٥٨٠) عن معمر عن ابن طاووس به بمثله.

الحكم على الأثر :

الأثر بهذا السند صحيح فرواته كلهم ثقات.

٨- قال أبو سعيد الخدري ﷺ في قتال الخوارج : «لَهُو أَحبُّ إِلَيَّ مِنْ قَتْلِ الدَّيْلَمِ», وفي لفظ: «لَقِتَالُ الْخَوارِجِ أَحبُّ إِلَيَّ مِن قِتَالِ عُدَّتِهِمْ مِنْ أَهْلِ الشِّرْكِ».

التخريج :

ورد الأثر من طريقين وبلفظين قريبين فأما الطريق الأولى:

فأخرجه الإمام أحمد في المسند (١٧/ ٣٨٧/١١٢٨٥), و ابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ٥٥٣/٣٧٨٨٦), كلاهما عن وكيع عن عكرمة بن عمار، عن عاصم بن شميخ قال: سمعت أبا سعيد الخدري ﷺ قال: «**قَالَ: كَانَ رسولُ الله ﷺ إِذَا حلَفَ واجتَهدَ فِي الْيَمِينِ قَالَ: " لَا والذي نَفْس أَبِي الْقَاسِمِ بيده، لَيخْرجنَّ قَومٌ مِنْ أُمَّتِي تُحَقِّرُونَ أَعْمالَكُم مع أَعْمالِهِمْ، يقْرؤونَ الْقُرآنَ، لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ " قَالُوا: فَهَل مِنْ عَلَامَةٍ يعرفُونَ بِهَا، قَالَ: فِيهِمْ رجل ذُو يدَيَّة – أَو ثُدَيَّة – مُحَلَّقِي رءُوسِهِمْ**

"، قَالَ أَبو سَعيد: " فَحدَّثَني عشْرُونَ – أَو بضْعٌ وعشْرُونَ – منْ أَصْحاب النَّبِي ﷺ: أَنَّ عليًّا ﷺ ولِي قَتْلَهم، قَالَ: فَرأَيتَ أَبا سَعيد بعدَما كَبر، ويَديْه ترْتَعشُ يقُولُ: قتالُهُمْ أَحلُّ عنْدي منْ قتَال عدَّتهمْ منَ التُّرْك» , واللفظ للإمام أحمد, وبلفظ قريب اخرجه ابن أبي شيبة وقَالَ: «الشرك» بدلَ «الترك».

وأما الطريق الثانية فأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ٥٦٣/٣٧٩٣٨) عن يزيد بن هارون عن العوام بن حوشب قال: حدثني من سمع أبا سعيد الخدري ﷺ يقول: «**في قتَال الْخَوارِجِ: لَهو أَحبُّ إِلَيَّ منْ قَتْلِ الدَّيْلَمِ**»

الحكم على الأثر:

أما الطريق الأولى فوكيع مجمع على توثيقه, وأما عكرمة بن خالد فوثقه الجمهور إلا في روايته عن

يحي بن أبي كثير, كما نص عليه الذهبي[٦٢], وابن رجب[٦٣], وأما عاصم بن شميخ فلم يوثقه إلا العجلي[٦٤],

وذكره ابن حبان في "الثقات"[٦٥], وأما أبو حاتم فقال: "مجهول"[٦٦], وقال البزار: "ليس بالمعروف"[٦٧], ولعل الراجح –والله أعلم– أن فيه جهالة؛ وذلك أن العجلي وابن حبان معروفان بتوثيق المجاهيل كم ذكر المعلمي[٦٨] –رحمه الله–.

(٦٢) الكاشف للذهبي (٢/ ٣٣).

(٦٣) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٧٩٥).

(٦٤) الثقات للعجلي (ص: ٢٤١)..

(٦٥) الثقات لابن حبان (٥/ ٢٣٩).

(٦٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٣٤٥).

(٦٧) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٧/ ١٠٥).

(٦٨) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي (١/ ٢٥٥)

وأما الطريق الأخرى فسندها كلهم ثقات أثبات, إلا أن فيه انقطاعا بين العوام بن حوشب وأبي سعيد الخدري ﷺ ولعل الطريقين يقوي بعضهم بعضاً, ويعطي قوة للأثر عن أبي سعيد الخدري ﷺ خاصة وأن عاصم بن شميخ يمامي من التابعين, والعوام بن حوشب كوفي نزل واسطا[٦٩], فالبلدان متباعدان وهذه قرينة تضاف إلى أن كلَّ من ذكر عاصم بن شميخ ومن روى عنه لا يذكر العوام بن الحوشب ألبتة, وإنما يذكرون عكرمة بن عمار, وراوٍ آخر يقال له جواس[٧٠]كما نص أبو حاتم, فتضافر هاتين القرينتين يقوي أن من أبهمه العوام ليس عاصما وبهذا يمكن أن يقال بأن الإسنادين يتعاضدان وبهذا يقوى الأثر.

٩- عن ابن عباس ﷺ، قال: "كلام القدرية كفر، وكلام الحرورية ضلالةٌ، وكلام الشيعة هلَكةٌ، قال عبد الله بن عباس: ولا أعرِفُ الحقَّ أو لا أعلم الحقَّ إلا في كلام قوم ألجئوا ما غاب عنهم من الأمور إلى الله، وفوَّضوا أمورهم إلى الله، وعلموا أن كلاً بقضاء الله وقدره".

التخَريج :

أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٤/ ١٦٥/١٦٣٩).

واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٧١٣/١١٦٥), وفي (٤/ ٧٧١/١٢٨٧) عن عبيدَ اللَّه بن أَحْمد.

كلاهما (ابن بطة, وعبيدالله) عن أبي عبد الله أحمد بن علي بن العلاء عن **عبد الوهاب الوراق.**

(٦٩) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ٣٨٨).

(٧٠) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٣٤٥)

وأخرجه ابن بطة في "الإبانة الكبرى" (٤/ ١٦٣٩/١٦٥).

واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ١٢٨٧/٧٧١), عن عبد الله بن مسلم بن يحيى.

كلاهما (ابن بطة, وعبد الله) عن إسماعيل بن محمد الصفار، عن **عبد الله بن أيوب المخرمي**.

وابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ٢٣١٢/١١٦٨), من طريق **عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي –دحيم–**.

ثلاثتهم (الوراق, والمخرمي, ودحيم), عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد.

وأخرجه ابن شاهين في "شرح مذاهب أهل السنة" (ص: ٢٤), قال: حدثنا عبد الله بن محمد، عن حاجب بن الوليد، ثنا بقية، نا هشام بن عبيد الله.

كلاهما (ابن أبي رواد, وهشام), عن ابن جريج, عن عطاء, عن ابن عباس ﷺ، قال: «**كلام القدرية كفر، وكلام الحرورية ضلالةٌ، وكلام الشيعة هلَكةٌ، قال عبد الله بن عباس: ولا أعرفُ الحقَّ أو لا أعلم الحقَّ إلا في كلام قوم أجئوا ما غاب عنهم من الأمور إلى الله، وفوَّضوا أمورهم إلى الله، وعلموا أن كلاً بقضاء الله وقدره**» **واللفظ لابن أبي رواد.**

الحكم على الأثر:

هذا الأثر روي من ثلاث طرق إلى عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد, ومن طريق واحدة إلى هشام بن عبيد الله, كلاهما عن ابن جريج, فأما الطرق الثلاث إلى ابن أبي رواد فهي على النحو التالي:

الطريق الأولى: أحمد بن علي بن العلاء الجوزجاني قال عنه الدارقطني وقد سمع منه: "ثقة وأي ثقة"[٧١],

عن عبد الوهاب بن الحكم الوراق, وثقه النسائي[٧٢], فهو من مشايخه.

(٧١) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٥/ ٥٠٧).

(٧٢) مشيخة النسائي = تسمية الشيوخ للنسائي (ص: ٩١).

الطريق الثانية: إسماعيل بن محمد الصفار, فقد وثقه الدارقطني[٧٣], وابن منده[٧٤] , عن عبد الله بن أيوب المخرمي, قال عنه ابن أبي حاتم: "سمعت منه مع أبي وهو صدوق"[٧٥].

الطريق الثالثة: أحمد بن سعيد بن بشر، أبو العباس بن الحصار القرطبي, قال الذهبي: "ولم يكن بالضابط"[٧٦] ، عن محمد بن عبد الله بن أبي دليم، قال عنه ابن الفرضي: " راوية ابن وضاح"[٧٧], عن محمد بن وضاح بن بزيع, قال عنه ابن الفرضي : "وهو على كثرة علمه ومعرفته بالحديث وعلله؛ إلا أنه كان "كثيرا ما يقول: ليس هذا من كلام النبي ﷺ في شيء, وهو ثابت من كلامه, وله خطأ كثير محفوظ عنه"[٧٨], وقال الذهبي : " صدوق في نفسه، رأس في الحديث"[٧٩], عن عبد الرحمن بن إبراهيم المعروف بـ"دحيم", الثقة الحافظ المتقن[٨٠].

وأما المدار وهو عبد المجيد بن عبد العزيز بن روَّاد فقد وثقه, ابن معين[٨١], والإمام أحمد[٨٢], وأبو

داود[٨٣], والنسائي[٨٤], وابن عدي جعله متثبتا في ابن جريج حيث قال: "ثبت في حديث ابن جريج"[٨٥], وأما

---

(٧٣) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣٠١/٧).

(٧٤) لسان الميزان لابن حجر (٤٣٢/١).

(٧٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ١١).

(٧٦) تاريخ الإسلام الذهبي (٨/ ٧١٠).

(٧٧) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (١/ ٥١).

(٧٨) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (٢/ ١٩).

(٧٩) ميزان الاعتدال للذهبي (٤/ ٥٩).

(٨٠) تقريب التهذيب لابن حجر (ص: ٣٣٥).

(٨١) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٤٢٥)

(٨٢) تهذيب التهذيب لابن حجر (٦/ ٣٨١)

(٨٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (١٨/ ٢٧٤).

(٨٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (١٨/ ٢٧٤).

(٨٥) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٧/ ٤٩)

في غير ابن جريج فحديثه: "ليس بذاك" كما قال ابن رجب[٨٦].

وتكلم فيه الجمهور وضعفوه وهم: ابن سعد[٨٧], والحميدي[٨٨], ومحمد بن يحيى بن أبي عمر[٨٩], وأبو حاتم[٩٠], والدارقطني[٩١], وأبو أحمد الحاكم[٩٢].

قال ابن حبان: "منكر الحديث جدا يقلب الأخبار ويروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك"[٩٣].

وقد كذّبه ابن القطان[٩٤].

وكان من أثبت الناس في ابن جريج, قاله: ابن معين[٩٥], والدارقطني[٩٦], مع ذلك روى عن ابن جريج أحاديث غير محفوظة, نص عليه الساجي[٩٧], وابن عدي[٩٨].

قال ابن عبد البر: "روى عن مالك أحاديث أخطأ فيها"[٩٩], وبنحوه قال الساجي[١٠٠].

وكان عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد مرجئا, نص عليه:"ابن سعد[١٠١], وابن

---

(٨٦) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٨٠٧)

(٨٧) الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٤٣)

(٨٨) الجرح والتعديل للابن أبي حاتم (٦/ ٦٥)

(٨٩) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٩٦)

(٩٠) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٦٥)

(٩١) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٤٧)

(٩٢) تهذيب التهذيب لابن حجر (٦/ ٣٨٢)

(٩٣) المجروحين لابن حبان (٢/ ١٦١)

(٩٤) المعرفة والتاريخ للفسوي (٣/ ٥٢).

(٩٥) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٧/ ٤٧)

(٩٦) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (١٢/ ١٣).

(٩٧) تهذيب التهذيب لابن حجر (٦/ ٣٨٢)

(٩٨) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٧/ ٤٩)

(٩٩) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر (٢١/ ٢٧٠)

(١٠٠) تهذيب التهذيب لابن حجر (٦/ ٣٨٢)

(١٠١) الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٤٣)

معين[١٠٢], والإمام أحمد, "كان...يحدث عن إذا لم يكن داعية أو مخاصما"[١٠٣], والبخاري[١٠٤], وأبو داود, زاد: "كان داعية في الإرجاء"[١٠٥], وبنحوه قال الفلاس[١٠٦]. وقال الذهبي: "صدوق مرجئ"[١٠٧], وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ وكان مرجئا"[١٠٨]. فالراجح –والله أعلم– أنه صدوق يخطئ, فأما صدقه فلأن المرتبتين تتجاذبانه, فممن وثقه أئمة كبار وقد أخذوا عنه وهما ابن معين, والإمام أحمد, وممن تكلم فيه الحميدي, ويحي بن أبي عمر وهما مكيان من بلد ابن أبي رواد, قال المعلمي: " إذا اختلفوا في راو فوثقه بعضهم ولينه بعضهم, ولم يأت في حقه تفصيل فالظاهر أنه وسط فيه لين مطلقاً"[109].

ثم إنه خطَأه في ابن جريج وهو من أثبت الناس فيه, فكيف بغيره؟

وقد نص الساجي وابن عدي على أنه يخطئ في روايته عن ابن جريج وهو من أثبت الناس فيه فكيف بغيره, وأما خطؤه في غير ابن جريج, فقد نص عليه كل من : ابن عدي, والساجي, وابن حبان, وابن عبد البر, كما تقدم, فمن هنا كان صدوقاً يخطئ.

وأما بدعته فلا تضره في الرواية إذا كان صادقاً مأموناً حتى لو روى ما تقوي به بدعته, وهذا مفاد كلام المعلمي في التنكيل (١/ ٢٣٨), وقد روى مسلم في "الصحيح" (١/ ١٢٩/٨٥), عن عدي بن ثابت الثقة ما يقوي بدعته؛ قال الذهبي: "كوفي شيعي جلد ثقة مع ذلك وكان قاصَّ الشيعة وإمام مسجدهم قال المسعودي" ما أدركنا أحدا أقول

(١٠٢) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٤٢٥)

(١٠٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: ٩٢).

(١٠٤) الضعفاء الصغير, للبخاري (ص: ٧٨).

(١٠٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (١٨/ ٢٧٤).

(١٠٦) المعرفة والتاريخ للفسوي (٣/ ٥٢).

(١٠٧) ميزان الاعتدال للذهبي (٢/ ٦٤٨).

(١٠٨) تقريب التهذيب لابن حجر (ص: ٣٦١).

(109) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي (٢/ ٧٨٥).

بقول الشيعة من عدي بن ثابت ... وقال ابن معين: شيعي مفرط, وقال الدارقطني: رافضي غال"(١١٠).

وبناء على ما سبق فإن الأثر من طريق ابن أبي رواد لا يصح عن ابن عباس ﷺ, وذلك لأمور منها:

- أن بعض أئمة النقد أعلَّ الطريق عن ابن أبي رواد بعلة خفية جداً ومنهم :

١- أبو رزعة الرازي حيث يقول البرذعي: " قلت: ابن أبي رواد، عن ابن جريح، عن عطاء، عن ابن عباس ﷺ: "كلام القدرية كفر"؟ قال: "هذا عندي باطل، إنما روى هذا أبو عصمة نوح بن أبي مريم، ليس هذا من حديث ابن جريج.

ابن أبي رواد أخاف أن يكون قد عمل في هذا عملا، ألا ترى أنه يقول في آخره: ولا أعلم قوما خيرا من قوم أرجوا.

قال لي أبو زرعة: ابن عباس ﷺ يقول مثل هذا !، ثم قال لي أبو زرعة: كان ابن أبي رواد مرجئا"(١١١).

٢- ابن حبان حيث يقول عن ابن أبي رواد: "وهو الذي روى عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ﷺ قال: كلام القدرية كفر والشيعة هلكة والحرورية بدعة وما نعلم الحق إلا في المرجئة, روى عنه هذه الحكاية عصام بن يوسف البلخي وهذا شيء موضوع ما قاله ابن عباس ولا عطاء رواه ولا ابن جريج حدث به"(١١٢).

(١١٠) المغني في الضعفاء الذهبي (٢/ ٤٣١).

(١١١) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢/ ٣٢٥).

(١١٢) المجروحين لابن حبان (٢/ ١٦١).

٣- الدارقطني في كتابه الأفراد كأنه يشير إلى إعلاله بتفرد ابن أبي رواد فقال: "تفرد به عبد المجيد"(١١٣).

فأبو زرعة وابن حبان جعلا المتهم به ابن أبي رواد, وقد صرح أبو زرعة بأن منشأ هذا الكلام من أبي عصمة, وأخذه ابن أبي رواد عنه؛ فهما قرينان يرويان عن ابن جريج قال أبو زرعة: "لعل ابن أبي رواد عمل عملاً", بمعنى دلّسه؛ وقد نص الإمام أحمد أنه دلّس حديث: "لكل أمة فرعون وفرعون هذه الأمة معاوية بن أبي سفيان", قال مهنى: سألت الإمام أحمد ويحيى عن هذا فقال: ليس بصحيح, وعبد المجيد لم يسمع عن عبيد الله شيئا فينبغي أن يكون قد أخذه عن إنسان فدلسه فحدث به"(١١٤), فإذا ساغ أن يدلّس حديثا ساغ أن يدلّس آخر, وقد حكم ابن حبان على الأثر بالوضع كما تقدم.

وأما الطريق إلى هشام بن عبيد الله فيرويه:

- عبد الله بن محمد البغوي, قال عنه الدارقطني: "ثقة جبل إمام من الأئمة ثبت"(١١٥), يرويه عن:

- حاجب بن الوليد شيخ مسلم, وقد وصفه ابن حبان بقوله: "كان راوياً للشاميين"(١١٦), وقال ابن معين حينما سئل عنه: "لا أعرفه، وأما أحاديثه فصحيحة"(١١٧), وقد وثقه الذهبي(١١٨), ويرويه حاجب عن :

(١١٣) تهذيب التهذيب ابن حجر (٦/٣٨٣).
(١١٤) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي (١/ ٢٨٠).
(١١٥) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١١/ ٣٢٥).
(١١٦) الثقات لابن حبان (٨/ ٢١٢).
(١١٧) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٩/ ١٩٠).
(١١٨) الكاشف للذهبي (١/ ٣٠١).

– بقية بن الوليد, وهو "صدوق كثير التدليس عن الضعفاء"[١١٩], وهو في المرتبة الرابعة[١٢٠] من مراتب التدليس وهم: "من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم الا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء

والمجاهيل"[١٢١], عن :

– هشام بن عبيد الله, والأكثر على تليينه في الرواية, وهو إمام من أئمة السنة, فقد وثقه ابن أبي حاتم[١٢٢], وقال أبو حاتم[١٢٣]: "صدوق".

وأما الإمام أحمد فعندما سئل هل نكتب عنه قال: " لا، ولا كرامة"[١٢٤], وضعفه العجلي[١٢٥],

وقال ابن حبان: "كان يهم في الروايات ويخطيء إذا روى عن الأثبات فلما كثر مخالفته الأثبات بطل الاحتجاج به"[١٢٦], وقد لينه الصيمري[١٢٧], وقال الذهبي: "كان داعية إلى السنة محطا على الجهمية، وقد لينوه في الحديث"[١٢٨], و لينه ابن عبد الهادي[١٢٩].

---

(١١٩) تقريب التهذيب لابن حجر (ص: ١٢٦).

(١٢٠) طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر (ص: ٤٩).

(١٢١) طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر (ص: ١٤).

(١٢٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٦٧).

(١٢٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٦٧).

(١٢٤) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢/ ٧٥٧).

(١٢٥) الثقات للعجلي (ص: ٤٥٨).

(١٢٦) المجروحين لابن حبان (٣/ ٩٠).

(١٢٧) الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر الحنفي (٢/ ٢٠٥).

(١٢٨) تذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ٢٨٤).

(١٢٩) طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٢/ ٢٠).

والراجح في حاله –والله أعلم– أنه لين الحديث, وإن كان إماماً في السنة وقمع أهل البدع, وقد فسر ابن حبان سبب الجرح وهو خطؤه, ولكون الأكثر على تليينه, ثم إن الإمام أحمد يعجبه كثيراً المنافحين عن السنة, حتى لو كان في الضبط ليس من أهل الإتقان, وهشام من أئمة أهل السنة في الري, إلا أنه قال عندما سئل عن الكتابة عنه قال: "لا ولا كرامة", وبلا شك أن هذا منشؤه كثرة الخطأ من هشام بن عبيد الله, وإلا لما قال ولا كرامة, مع ظهور إمامته في السنة وقمع أهل البدع.

وبناء على ما سبق فإن الطريق إلى هشام بن عبيد الله –والله أعلم– لا يصح, ولعل بقية بن الوليد له يد فيه فهو متهم بتدليسه –والله أعلم– لأمور منها:

١– من أعلَّ طريق ابن أبي رواد من الأئمة هم : (أبو زرعة, وابن حبان), وهما من أهل الرواية والنقد, بل إن ابن حبان دخل حمص وجل همه أن يجمع حديث بقية بن الوليد فكتبها بعلو ونزول, حتى جمعها[١٣٠], ومع ذلك جزم بأنه: "ما قاله ابن عباس ﷺ, ولا عطاء رواه, ولا ابن جريج حدث به", بل إن أبا زرعة استنكر أن يقول ابن عباس ﷺ مثل هذا الأثر, فلو كان هذا الطريق مشهوراً لذكراها, أو أنهما لم يجزما بأن ابن عباس ﷺ لم يقله.

٢– ومما يؤيد القرينة في الفقرة السابقة أن هشام بن عبيد الله لم يصرح بالسماع من ابن جريج, وهذا يشعر بأن بقية بن الوليد سوى إسناده.

٣– الدارقطني قال بأن ابن أبي رواد قد تفرد بهذا الأثر, والدارقطني من الدارقطني, في جمعه ومعرفته؟! والمطالع لكتابه العلل علم سعة مروياته وإلمامه بالطرق, ومع ذلك قال: "تفرد به عبد المجيد بن عبد العزيز عنه"[١٣١].

(١٣٠) ينظر: المجروحين لابن حبان (١/ ٢٠٠)

(١٣١) أطراف الغرائب والأفراد لابن القيسراني (٣/ ٢٩٠).

٤- أنه لم يذكره فيما وقفت عليه إلا ابن شاهين في "شرح مذاهب أهل السنة", فكيف يفوت هذا الأثر على من هم أبرع, وأجمع من ابن شاهين ؟!

ولعل هذا الحديث سمعه هشام بن عبيد الله من أبي عصمة نوح ابن أبي مريم, وقرينة ذلك أن كلا الرجلين ممن تفقه بمذهب أبي حنيفة, فأما هشام بن عبيد الله فقد ذُكر في طبقات الحنفية, ومات في داره محمد بن الحسن(١٣٢), وكان طلَّاباً للعلم ورحالة لجمعه فقد قال عن نفسه: " لقيت ألفا وسبعمائة شيخ وخرج مني في طلب العلم سبع مائة ألف درهم"(١٣٣), وأما أبو عصمة فأخذ عن أبي حنيفة مباشرة وسَمي الجامع لكونه جمع الفقه من أبي حنيفة ومن غيره, وقد قال الذهبي: "وولي قضاء مرو في حياة شيخه أبي حنيفة، فكتب إليه أبو حنيفة بموعظة معروفة عند المراوزة"(١٣٤)؛ فكون هشام سمع من أكثر من (١٧٠٠) شيخ, ورحالة للعلم, وكلاهما حنفيا في الفروع, فلا يبعد أن يكون هشاماً سمعه من أبي عصمة, ثم جاء بقية بن الوليد فسوى إسناده وجعله هشام عن ابن جريج, وهشام ممن سمع من ابن جريج.

وبناء على ما سبق فإن الأثر باطل بالطرق كلها كما تقدم.

(١٣٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠/ ٤٤٧).

(١٣٣) تذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ٢٨٤).

(١٣٤) تاريخ الإسلام للذهبي (٤/ ٧٥٨)

المبحث الثالث : الدراسة النظرية (فقه الآثار)

المطلب الأول: التحذير من بدعة الخوارج.

لم يختلف الصحابة ﷺ في ضلال الخوارج, وأنهم فرقة مارقة زائغة عن الحق ضلت السعي إلى الطريق المستقيم؛ لذا جاءت الآثار عن الصحابة ﷺ محذرة تارة, وواصفة طريقهم وعقيدتهم تارة أخرى, فكانت هذه الآثار علامات فارقة, ودلائل بينة لمن رام معرفتهم, وأراد تنكّب طريقهم ومنهجهم, بل إن الصحابة ﷺ من أفقه الناس في التعامل مع أهل الأهواء والبدع, ومعرفة أصولهم, وسبب زيغهم, وهذا واضح جلي في أقوالهم وآثارهم ﷺ فبينوا ضلال الخوارج حتى لا ينخدع بهم من يرى عبادتهم وقراءتهم للقرآن, فقد ورد عن علي وأبي أمامة وسعد بن أبي وقاص وابن عباس ﷺ ما يدل على زيغهم وضلالهم, فأما علي ﷺ فقد قال في تفسير قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾[الكهف:١٠٤], ؟ قال: «كانت أهل حروراء منهم», وبنحوه قال سعد بن أبي وقاص في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾[الكهف:١٠٣]: هم الحرورية؟ قال: "لا هم اليهود والنصارى، أما اليهود فكذبوا محمدا ﷺ، وأما النصارى فكفروا بالجنة وقالوا: لا طعام فيها ولا شراب، والحرورية الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه"، وكان سعد يسميهم الفاسقين», ولا تعارض بين التفسيرين فقد قال الشاطبي: (فقد يجتمع التفسيران في الآية، تفسير سعد ﷺ بأنهم اليهود والنصارى، وتفسير علي ﷺ بأنهم أهل البدعة، لأنهم قد اتفقوا على الابتداع. ولذلك فسر سعد كفر النصارى بأنهم تأولوا في الجنة غير ما هي عليه، وهو التأويل بالرأي, فاجتمعت الآيات الثلاث على ذم البدعة وأهلها،

وأشعر كلام سعد بن أبي وقاص ﷺ بأن كل آية اقتضت وصفاً من أوصاف المبتدعة, فهم مقصودون بما فيها من الذم والخزي وسوء الجزاء، إما بعموم اللفظ ، وإما بمعنى الوصف)[١٣٥].

المطلب الثاني: سبب انحراف الخوارج.

وقد أبان شيخ الإسلام ابن تيمية عن سبب انحرافهم كما في تفسيره لكلام علي بن أبي طالب ﷺ وأن الغلوَّ هو المقْود الذي قادهم إلى ظلمات البدعة, ووحل الهوى فقال: " فإن القوم –الخوارج–لم يعترضوا لَرسول الله ﷺ بل كانوا يعظمونه ويعظمون أبا بكر وعمر ﷺ **ولكن غلوا في الدين غلوا جازوا به حده لنقص عقولهم** فصاروا كما تأوله علي ﷺ فيهم من قوله عز وجل: ﴿**قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً (١٠٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا**﴾[الكهف: ١٠٣، ١٠٤] , وأوجب ذلك لهم عقائد فاسدة ترتب عليها أفعال منكرة, كفّرهم بها كثير من الأمة, وتوقف فيها آخرون, فلما رأى النبي ﷺ الرجل الطاعن عليه في القسمة الناسب له عدم العدل بجهله وغلوه وظنه أن العدل هو ما يعتقده من التسوية بين جميع الناس دون النظر إلى ما في تخصيص بعض الناس, وتفضيله من مصلحة التأليف وغيرها من المصالح, علم أن هذا أول أولئك فإنه إذا طعن عليه في وجهه على سنته فهو يكون بعد موته وعلى خلفائه أشد طعنا"[١٣٦].

ونلمح هذا الغلو الذي ذكره شيخ الإسلام ظاهرا جلياً في كلام ابن عباس ﷺ حيث نفى أن يكون الخوارج أشد اجتهادا في العبادة من اليهود والنصارى, ولا ينفي ذلك مماثلتهم في الاجتهاد في العبادة, غير أن الجامع بينهما الغلو وهو نقطة الالتقاء بين الفئتين, ومع ذلك فلم تعصمهم كثرة العبادة لأنها بنيت على غير هدى, ولا اتباع, فكانت العاقبة

(١٣٥) الاعتصام للشاطبي (١/ ١٠٢).

(١٣٦) الصارم المسلول على شاتم الرسول لابن تيمية (ص: ١٨٤).

ضلالة وزيغ, فجاء كلام ابن عباس ﷺ كلاما واعياً دقيقاً حيث يقول : «لَيسوا بِأَشَدَّ اجْتِهَادًا من الْيَهُود والنَّصارى وهم يضلّون».

وقدَ أوضَح شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب هذا المزلق وأصله بقوله: "إذا كان عملك صوابا ولم يكن خالصا، لم يقبل؛ وإذا كان خالصا ولم يكن صوابا، لم يقبل; فلا بد: أن يكون خالصا، صوابا، على شريعة محمد ﷺ ولذلك قال سبحانه في علماء أهل الكتاب وعبادهم وقرائهم: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا (١٠٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٣، ١٠٤], وقال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ (٢) عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ (٣) تَصْلَى نَارًا حَامِيَةً﴾ [الغاشية: ٢، ٣، ٤], وهذه الآيات ليست في أهل الكتاب خاصة، بل كل من اجتهد في علم أو عمل أو قراءة وليس موافقا لشريعة محمد ﷺ فهو من الأخسرين أعمالا، الذين ذكرهم الله تعالى في محكم كتابه العزيز، وإن كان له ذكاء وفطنة، وفيه زهد وأخلاق، فهذا العذر لا يوجب السعادة والنجاة من العذاب إلا باتباع الكتاب والسنة, وإنما قوة الذكاء بمنزلة قوة البدن وقوة الإرادة، فالذي يؤتى فضائل علمية، وإرادة قوية، وليس موافقا للشريعة، بمنزلة من يؤتى قوة في جسمه وبدنه.

وأخرج البخاري في صحيحه حديث أبي سعيد الخدري ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "يخرج فيكم قوم، تحقرون صلاتكم مع صلاتهم، وصيامكم مع صيامهم، وعلمكم مع علمهم، يقرؤون القرآن، لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين، كما يمرق السهم من الرمية، ينظر في النصل فلا يرى شيئا، وينظر في القدح فلا يرى شيئا، وينظر في الريش فلا يرى شيئا، ويتمارى في الفوق[١٣٧]"[١٣٨].

([١٣٧]) أخرجه البخاري في الصحيح كتاب فضائل القرآن باب إثم من راءى بقراءة القرآن أو تأكل به أو فخر به (٦/ ١٩٧/٥٠٥٨).

([١٣٨]) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢/ ١٣).

ومن أسباب غلوهم عن الحد المشروع, تنكبهم هدي محمد ﷺ وسنته فجعلوا القرآن الكريم تبعا لفهومهم, فصار تأولهم بغير علم ولا أثر ولا سنَّة دليلهم إلى البدع والضلال, وقد فطن عمر ﷺ لهذا المعنى فقال: «أَخْوَفُ مَا أَتَخَوَّفُ عَلَى هَذه الْأُمَّة قَوْمٌ يتَأَوَّلُونَ الْقُرْآنَ عَلَى غَيْرِ تَأْويله», وهذا وصف يندرج تحته أهل الأهواء والبدع وفي مقدمتهم الخوارج, ولم يخطئ ﷺ بل إنَ ابن عباس ﷺ الذي جادلهم نظم هذا المعنى الذي ذكره عمر ﷺ في خيط واحد, وجعل الخوارج ممن تأولوا القرآن على غير تأويله فقال عندما ذُكر عنده ما يلقى الخوارج عند تلاوة القرآن: «يؤْمنُونَ عنْدَ مُحْكَمه ويهلَكُونَ عنْدَ مُتَشَابهه»! وقرأ ابن عباس ﷺ: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ**﴾ **[آل عمران:٧]**, ولم يكن قصدهم مخالفة ما جاء به القرآن, ولا ما جاء به رسول الله ﷺ "بل كان قصدهم اتباع القرآن، لكن لم يكونوا يفهمونه كما قال فيهم النبي ﷺ : (يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم)[١٣٩]"[١٤٠], فكان عدم فهمهم ورجوعهم لأهل العلم العارفين الناصحين سبباً في زيغهم, فأصبحوا "يتتبعون المتشابه من القرآن –كما نص ابن عباس ﷺ فيتأولونه على غير تأويله من غير معرفة منهم بمعناه ولا رسوخ في العلم ولا اتباع للسنة ولا مراجعة لجماعة المسلمين الذين يفهمون القرآن"[١٤١], فكان هذا سبباً جعلت الشبه تتخطفهم حتى استقرت بهم في قعر البدعة السحيق, –نسأل الله العافية–

---

(١٣٩) أخرجه البخاري في الصحيح كتاب فضائل القرآن باب إثم من راءى بقراءة القرآن أو تأكل به أو فخر به صحيح البخاري (٦/ ١٩٧/٥٠٥٨) عن أبي سعيد, وأخرجه مسلم عن علي ﷺ في الصحيح كتاب الزكاة (٢/ ٧٤٦/١٠٦٦), وأخرجه مسلم أيضا عن جابر بن عبد الله –رضي الله عنهما– في الصحيح كتاب الزكاة (٢/ ٧٤٦/١٠٦٣).

(١٤٠) الإخنائية أو الرد على الإخنائي لابن تيمية (ص: ٢١٣).

(١٤١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٢١٠).

قال ابن حجر : "كان يقال لهم القرَّاء لشدة اجتهادهم في التلاوة والعبادة, إلا أنهم كانوا يتأولون القرآن على غير المراد منه, ويستبدون برأيهم, ويتنطعون في الزهد والخشوع وغير ذلك"(١٤٢).

وقد نبّه شيخ الإسلام ابن تيمية إلى هذا المعنى, وبيّن أنه من أشدّ طرق الضلالة وأسبابها التي سلكها الخوارج هو عدم فهمهم للقرآن وتأولهم النصوص علىَ غير مراد الشرع, وهذا ما خافه الفاروق الملْهم عمر ﷺ على هذه الأمة, فقال شيخ الإسلام ابن تيمية شارحا لما أُجْمِل: " وأما أهل البدع: فهم أهل أهواء وشبهات، يتبعون أهواءهم فيما يُحبونه ويبغضونه، ويَحكمون بالظن والشبه؛ فهم يتبعون الظن وما تهوى الأنفس، ولقد جاءهم من ربهم الهدى. فكل فريقٍ منهم قد أصّل لنفسه أصل دينٍ صنعه؛ إمّا برأيه وقياسه الذي يسميه عقليات؛ وإما بذوقه وهواه الذي يسميه ذوقيات؛ **وإما بما يتأوله من القرآن، ويُحرف فيه الكلم عن مواضعه**، ويقول إنّه **إنّما يتبع القرآن كالخوارج...وكثير ممّن يكون قد وضع دينه برأيه أو ذوقه يحتج من القرآن بما يتأوله على غير تأويله، ويجعل ذلك حجة لا عمدة، وعمدته في الباطن على رأيه**، كالجهمية والمعتزلة في الصفات والأفعال، بخلاف مسائل الوعد والوعيد؛ فإنّهم قد يقصدون متابعة النص.

والبدع نوعان: **نوعٌ كان قصد أهلها متابعة النص والرسول، لكن غلطوا في فهم النصوص، وكذّبوا بما**

يُخالف ظنّهم من الحديث ومعاني الآيات كالخوارج"(١٤٣).

(١٤٢) فتح الباري لابن حجر (١٢/ ٢٨٣).

(١٤٣) النبوات لابن تيمية (١/ ٤٢٠).

المطلب الثالث: موقف الصحابة من الخوارج.

يتمثل موقف الصحابة ﷺ في تعاملهم مع الخوارج في الابتعاد عن مجالستهم, وتحييدهم ومنابذة آراءهم, وهذا مطلب شرعي, وحكمة هنيئاً لمن نور الله بصيرته بها, وملأ الله قلبه فقهاً منها, فرضي الله عن ابن عمر, ورحم الله طاووسا, فكلاهما قد تيقن المصلحة بمجانبة أهل الأهواء والبدع, فعن ابن طاووس , قال: «لما قدمت الحرورية علينا فر أبي فلحق بمكة , ثم لقي ابن عمر ﷺ فقال: قدمت الحرورية علينا ففررت منهم, ولو أدركوني لقتلوني, فقال ابن عمرﷺ: «أفلحت إذا وأنجحت» فقال له: أرأيت إن جلست وبايعتهم إذا خشيت علي الفتنة , فإن الرجل يفتتن فيما هو أيسر من هذا».

فقد جعل ابن عمر ﷺ الفرار من الخوارج فلاحا ونجاحا, وقد بوب البخاري بقوله: من الدين الفرار من الفتن, وقال ابن رجب معلقاً: "يهرب خشية على دينه من الوقوع في الفتن؛ فإن من خالط الفتن...لم يسلم دينه من الإثم...وقد مدح الله من فر بدينه خشية الفتنة عليه فقال – حكاية عن أصحاب الكهف ــ ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف:١٦] (١٤٤).

فإن امتنع الخوارج عن قبول الحق, بعد بيانه لهم, وإقامة الحجة عليهم, فيجب قتالهم(١٤٥), وقد حكى

(١٤٤) فتح الباري لابن رجب (١/ ١٠٨).

(١٤٥) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٨/ ٥٩٠).

الإجماع النووي[١٤٦], وابن تيمية[١٤٧] بل إن شيخ الإسلام قال: "وهؤلاء إذا كان لهم طائفة ممتنعة فلا ريب أنه يجوز قتل أسيرهم واتباع مدبرهم والإجهاز على جريحهم، فإن هؤلاء إذا كانوا مقيمين ببلادهم على ما هم عليه فإنه يجب على المسلمين أن يقصدوهم في بلادهم لقتالهم حتى يكون الدين كله لله"[١٤٨], ولذا فإن أبا سعيد ﷺ يعلم علم اليقين أن ترك قتال الخوارج أعظم مفسدة من ترك قتال أهل الشرك, فقال ﷺ: «لقتال الخوارج أحب إلي من قتال عدتهم من أهل الشرك», وهذا من فقهه ﷺ وقد نبه ابن هبيرة إلى معنى عميق ودقيق مبيناً رمى إليه أبو سعيد ﷺ فقال: "والحكمة أن في قتالهم مسقط رأس مال الإسلام، وفي قتال أهل الشرك طلب الربح، وحفظ رأس المال أولى"[١٤٩].

(١٤٦) شرح النووي على مسلم (٧/ ١٦٩).

(١٤٧) الفتاوى ابن تيمية (٣/ ٥٤٧), ينظر: منهاج السنة النبوية ابن تيمية (٤/ ٣٩١).

(١٤٨) الفتاوى ابن تيمية (٣/ ٥٦١).

(١٤٩) إكفار الملحدين في ضروريات الدين, محمد أنور شاه الكشميري (ص: ٢٩).

الخاتـمة

في ختام هذا البحث أحمد الله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً على إتمامه, ثم أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها وأختم بعدها بالتوصيات:

١- خطورة فكر الخوارج وذلك أن الخطورة تتمثل في كون قتالهم أولى من قتال الكفار الأصليين, كما نص عليه أفقه الأمة صحابة رسول الله ﷺ؛ وهذا ناشئ من ضلالهم وانحرافهم مما جعلهم يستحلون الدماء المعصومة والأنفس المحرمة.

٢- أن فكرهم لا يموت بموت أصحابه فهو متجدد, فليس له حدود زمانية ولا مكانية, ولا يظهر هذا الفكر إلا وقت الفتن والأزمات.

٣- التأويلات الزائغة والفهم المنحرف أساسه التنكب عن هدي محمد ﷺ وسنته, الذي بها يفهم كلام الله سبحانه وتعالى, وينجو به المرء من زلت الفهم وزيغ الفكر كما هو حال الخوارج.

٤- بلغ عدد الآثار تسعة, فأما المقبول منها فستة آثار, وأما الآثار الضعيفة فأثران, وأما الباطلة فهو أثر واحد وحسب.

❖ وأما التوصيات :

- الرجوع إلى علماء الأمة الصادقين, والأئمة الناصحين من أسباب النجاة من الانحرافات الفكرية, ويمكن أن نسلك مسلكين لتحييد هذه الأفكار الضالة من خلال علمائنا وهذان الطريقان هما:

الأول: العمل المؤسسي ويكون ذلك على مستوى رفيع يقوم على اجتماع أهل العلم والمعرفة من أصحاب الفهوم في ساحة مكافحة الأفكار السيئة على اختلاف اتجاهاتهم, وصياغة الردود على شبهاتهم, ورد ضلالهم بأساليب مختلفة من حيث المتانة والجزالة.

الثاني: أن من كان له تجربة سابقة في سلوكه المنهج المعوج ثم استقام من الانحراف, لابد أن يشرك في هذا المعترك الفكري, فتؤخذ آراؤهم, وتقيد أقوالهم, فهم أعرف بالقوم من غيرهم, حتى تكون الردود شافية, والترياق ناجع.

وبعد فهذا الجهد ومن الله التوفيق فما كان من صواب فأحمد الله عليه, وما كان من خطأ فأبرأ إلى الله منه وأستغفره.

سائلاً المولى ﷻ أن يجعله حجة لنا لا حجة علينا وأن يتقبله منا, وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر

١- ابن أبي حاتم, أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م), الجرح والتعديل, ط١, طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن — الهند, دار إحياء التراث العربي — بيروت.

٢- ابن أبي حاتم, أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (١٤١٩ هـ), تفسير القرآن العظيم, ط٣, مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية.

٣- ابن أبي شيبة, أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (١٤٠٩), الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار, ط١, مكتبة الرشد — الرياض.

٤- ابن الجوزي, جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (١٤٠١هـ/١٩٨١م), العلل المتناهية في الأحاديث الواهية, ط٢, إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان.

٥- ابن بطال, أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م), شرح صحيح البخاري لابن بطال, ط٢, مكتبة الرشد – السعودية، الرياض.

٦- ابن تيمية, تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد الحراني الحنبلي الدمشقي, الصارم المسلول على شاتم الرسول, ط١, الحرس الوطني السعودي، المملكة العربية السعودية.

٧- ابن تيمية, تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد الحراني الحنبلي الدمشقي (١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م), الإخنائية (أو الرد على الإخنائي), ط١, دار الخراز — جدة.

٨- ابن تيمية, تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م), النبوات, ط١, أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٩- ابن تيمية, تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م), منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية, ط١, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٠- ابن تيمية, تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم, (١٤١٦هـ/١٩٩٥م), مجموع الفتاوى, المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.

١١- ابن حبان, محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣), الثقات, ط١, دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند.

١٢- ابن حبان, محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي, (١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م), المجروحين من المحدثين, ط١, دار الصميعي للنشر والتوزيع, الرياض – المملكة العربية السعودية.

١٣- ابن حجر, أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (١٣٢٦هـ), تهذيب التهذيب, ط١, مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند.

١٤- ابن حجر, أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (١٤٠٦ – ١٩٨٦), تقريب التهذيب, ط١, دار الرشيد — سوريا.

١٥- ابن حجر, أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي, (١٣٧٩), فتح الباري بشرح صحيح البخاري, دار المعرفة – بيروت.

١٦- ابن حزم, أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري, الفصل في الملل والأهواء والنحل, الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة.

١٧- ابن دريد, أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (١٩٨٧م), جمهرة اللغة, ط١, دار العلم للملايين – بيروت.

١٨- ابن رجب, زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م), فتح الباري شرح صحيح البخاري, ط١, مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية, مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة.

١٩- ابن سعد, أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م), الطبقات الكبرى, ط١, دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٠- ابن سلام, يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي بالولاء، من تيم ربيعة، البصري ثم الإفريقي القيرواني (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م), تفسير يحيى بن سلام, ط١, دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٢١- ابن سيده, أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م), المحكم والمحيط الأعظم, ط١, دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٢- ابن عبد البر, أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م), جامع بيان العلم وفضله, ط١, دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.

٢٣- ابن عبد الهادي, شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م), الصَّارِمُ المنْكِي في الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي, ط١, مؤسسة الريان، بيروت - لبنان.

٢٤- ابن عَدي, أبو أحمد بن عدي الجرجاني (١٤١٨هـ١٩٩٧م), الكامل في ضعفاء الرجال, ط١, الكتب العلمية - بيروت–لبنان.

٢٥- ابن عساكر, أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م), تاريخ دمشق, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٦- ابن فارس, أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين, (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م), معجم مقاييس اللغة, دار الفكر.

٢٧- ابن قتيبة, أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري, (١٣٩٧), غريب الحديث, ط١, مطبعة العاني – بغداد.

٢٨- ابن القيسراني, أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، (١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م), أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني, ط١, دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٩- ابن معين, أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (١٣٩٩ - ١٩٧٩), تاريخ ابن معين (رواية الدوري), ط١, مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة.

٣٠- ابن معين, أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي, تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي), دار المأمون للتراث – دمشق.

٣١- ابن معين, أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م), سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين, ط١, مكتبة الدار – المدينة المنورة.

٣٢- ابن منظور, محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعى الإفريقى, (١٤١٤ هـ), لسان العرب, ط٣, دار صادر — بيروت.

٣٣- ابن وهب, أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي, كتاب المحاربة من موطأ ابن وهب, ط١, دار الغرب — بيروت.

٣٤- أبو الحسن البزاز, محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى، أبو الحسين البزاز البغدادي (١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م), حديث شعبة بن الحجاج, ط١, الدار العثمانية – الأردن / عمان.

٣٥- أبو زرعة الدمشقي, عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري, تاريخ أبي زرعة الدمشقي رواية: أبي الميمون بن راشد, مجمع اللغة العربية — دمشق.

٣٦- أبو موسى المديني, محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني، أبو موسى (١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م), اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف, ط١, دار الكتب العلمية.

٣٧- الإمام أحمد بن حنبل, أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (١٤٢٢ هـ – ٢٠١ م), العلل ومعرفة الرجال, ط٢, دار الخاني , الرياض.

٣٨- الإمام أحمد بن حنبل, أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني, (١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م), العلل والسؤالات, ط٢, دار الخاني , الرياض.

٣٩- الأزهري, محمد بن أحمد الهروي، أبو منصور (٢٠٠١م), تهذيب اللغة, ط١, دار إحياء التراث العربي — بيروت.

٤٠- البخاري, محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي, الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري (١٤٢٢هـ), ط١, دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي).

٤١- البخاري, محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله, التاريخ الكبير, دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد — الدكن.

٤٢- البخاري, محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد الله (١٣٩٧ – ١٩٧٧), تاريخ الأوسط, ط١, دار الوعي , مكتبة دار التراث – حلب , القاهرة.

٤٣- البرقاني, أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر (١٤٠٤هـ), سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه, ط١, كتب خانه جميلي – لاهور، باكستان.

٤٤- البعلي, محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله، شمس الدين, (١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م), المطلع على ألفاظ المقنع, ط١, مكتبة السوادي للتوزيع.

٤٥- الحاكم, أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (١٤١١ – ١٩٩٠), المستدرك على صحيحين, ط١, دار الكتب العلمية — بيروت.

٤٦- الحاكم, أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري (١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م), ط١, سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري), دار الغرب الإسلامي – بيروت.

٤٧- الخلال, أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلّال البغدادي الحنبلي (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م), السنة, دار الراية – الرياض.

٤٨- الذهبي, شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م), سير أعلام النبلاء, ط٣, مؤسسة الرسالة.

٤٩- الذهبي, شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م), الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة, دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة.

٥٠- الذهبي, شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (٢٠٠٣ م), تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام, ط١, دار الغرب الإسلامي.

٥١- الذهبي, شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م), ميزان الاعتدال في نقد الرجال, ط١, دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان.

٥٢- الذهبي, شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز, (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م), تذكرة الحفاظ, ط١, دار الكتب العلمية بيروت–لبنان.

٥٣- الشاشي, أبو سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل البِنْكَثي, (١٤١٠هـ), مسند الشاشي, ط١, مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.

٥٤- الشاطبي, إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م), الاعتصام, ط١, دار ابن عفان، السعودية.

٥٥- الشهرستاني, أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني, الملل والنحل, الناشر: مؤسسة الحلبي.

٥٦- الطبري, محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر, (١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م), جامع البيان في تأويل القرآن, مؤسسة الرسالة.

٥٧- الطحاوي, أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري, (١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م), شرح مشكل الآثار, ط١, مؤسسة الرسالة.

٥٨- عبد الرزاق, أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (١٤١٩هـ), تفسير عبد الرزاق, ط١, دار الكتب العلمية, بيروت.

٥٩- عبد الرزاق, أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ), المصنف, ط٢, المجلس العلمي- الهند, المكتب الإسلامي – بيروت.

٦٠- عبد الله بن الإمام أحمد, أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م), السنة, ط١, دار ابن القيم – الدمام.

٦١- علماء نجد الأعلام, (١٤١٧هـ/١٩٩٦م), الدرر السنية في الأجوبة النجدية, ط٦.

٦٢- العيني, أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى, عمدة القاري شرح صحيح البخاري, الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٦٣- الفراهيدي, أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري, العين, دار ومكتبة الهلال.

٦٤- الفيروزآبادي, مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب, (١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م), القاموس المحيط, ط٨, مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.

٦٥- الكشميري, محمد أنور شاه بن معظم شاه الهندي (١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م), إكفار الملحدين في ضروريات الدِّين, ط٣, المجلس العلمي – باكستان.

٦٦- المخلص, محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي, (١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م), المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص, ط١, وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر.

٦٧- المزي, يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (١٤٠٠ - ١٩٨٠), تهذيب الكمال في أسماء الرجال, ط١, مؤسسة الرسالة – بيروت.

٦٨- مسلم, مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري, المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ, دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٦٩- المعلمي, عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م), التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل, الناشر: المكتب الإسلامي.

٧٠- مغلطاي, مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م), إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال, ط١, الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

٧١- النسائي, أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني, (١٣٩٦هـ), الضعفاء والمتروكون, ط١, دار الوعي – حلب.

٧٢- نسائي, أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م), السنن الكبرى, ط١, مؤسسة الرسالة – بيروت.

٧٣- النووي, أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (١٣٩٢), المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج, ط٢, دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٧٤- اليمني, نشوان بن سعيد الحميرى, (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م), شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم, ط١, دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية).